منهج السـيوطى النحـوى
دراسـة فى المطالع

دكتور/ ممدوح عبد الرحمن
مدرس العلوم اللغوية
كلية الدراسات العربية – جامعة المنيا

إهـــــــداء

إلى معلمتى الأصيلة السيدة/ جليلة حسنين منصور

التى علمتنى أبجديات الحياة والمعرفة، وشمعتى التى تضىء لى السبيل بعد أن أظلمت عيناى وشراعى الذى يشق لى الأجواء بعد أن ضاق الزحام بمنكبىّ، وكهفى الذى أخفى فيه ضعفى عن أعين الناس، وساعدى وعونى يوم لم ينفعنى جهدى واجتهادى، وصديقتى بعد أن دفنت أصحابى فى التراب، ومركبى الذى يقلنى بعد أن ضاق الطريق بقدمىّ.

فعدت كذى رجلين، رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان فشلت
وكنت كذات الظلع لما تحاملت على ظلعها بعد العثار استقلت

مقدمـــة

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله الذى أنزل الكتاب بلسان عربى مبين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وسيد المرسلين.

لما رأيت أننا بحاجة إلى إعادة وصف لغتنا بما تشمله من نصوص وقواعد وآثار علمية خلفها لنا علماء أجلاء، فقد وقع إختيارى على المطالع السعيدة للسيوطى، وذلك أن الكتاب يمثل ظاهرة معروفة في تاريخ النحو العربى خصوصا عند النحاة والشراح والمصنفين المتأخرين ذلك هو نظم قواعد النحو والصرف العربيين بما يعرف فى تاريخ النحو العربى بالألفيات، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن السيوطى يعد متأخرا بالنسبة لنحاة سبقوه فى التأليف على هذا النمط، إذ يعد علما من أعلام المدرسة المصرية فى النحو، وقد تأثرت هذه المدرسة بطبيعة الحال بالمدارس النحوية السابقة، البصرية والكوفية والبغدادية والأندلسية وكان أثر الأندلسيين واضحا فى نحاة مصر، وقد تميز السيوطى فى منهجه بما تميزت به المدرسة المصرية من التخير من آراء المدارس السابقة مع شىء من التغليب لمذهب الأندلسيين، ولكننا نظفر له من حين إلى حين بآراء خاصة أو مفاهيم جديدة تجاه بعض المسائل.

ومن هنا فإن حديثنا عن منهج السيوطى فى المطالع والفكر النحوى عنده، يعد حديثا عن الفكر النحوى للعربية من ناحية ومن ناحية أخرى، فإنه إكمال لنظراته وملاحظه التى أبداها على سابقيه، ذلك أن رحلة العلم تحتاج إلى لون من التواصل سعيا وراء الحقيقة التى يعلمها الله وحده.

ومن دواعى فخر السيوطى واعتزازه بالمطالع أنه سماه "الألفية الفريدة" وقام بشرحه، وقد أجرينا الدراسة على الشرح، والمطالع يتألف من مجموعة من المقدمات وثلاثة كتب، قام بتحقيقه عالم فاضل هو الأستاذ الدكتور طاهر حمودة وقد أردنا بهذا العمل أن نتم الفضل الذى أسداه إلى العربية، خصوصا أن المطالع وشروحه تتسم بالصعوبة فى التناول والعرض. أضف إلى ذلك أن كثيرا من الدارسين المتخصصين لا يعلم أن للسيوطى ألفية. فهذه إضاءة للكتاب وما جاء فيه ضمناها بعض النصوص مع قليل من التصرف والتوجيه، وقد اعتمدنا فى الرصد والتوثيق على الطبعة التى أصدرتها الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، ويتكون هذا البحث من فصلين: الأول فى الفكر النحوى للسيوطى ويتضمن النظام العام الذى تناول به أبواب النحو العربى، والفصل الثانى فى المعايير.

والله أسال موفور الصحة والعافية لكل من بذل معى جهدا فى تسجيل هذا البحث وإخراجه، ولله الحمد ومنه المنة.

الأسكندرية يونيو ١٩٩١

الدكتور/ ممدوح عبد الرحمن

مدرس العلوم اللغوية

الفصل الأول

فكـــــره النحـــوى

١- الحقيقة أن كتاب المطالع السعيدة، كتاب نحو، مؤلف على طريقة المنظومات العلمية شأنه، شأن كثير من الألفيات التى تنظم قواعد النحو العربى. والحقيقة أن الكتاب خاص بالنحو مع تفرده بعدم ذكر منظومات صرفية شأن ألفية ابن مالك التى شرحها ابن عقيل، وقد إسترعى نظرى وأنا أطالع الكتاب أنه منظومة علمية لقواعد النحو على طريقة (خذ بهذا ولا تأخذ بذاك) من قواعد النحو أى أنها طريقة معيارية (Prescriptive) تعليمية، لكننى حين أطالع الكتاب أجد أن السيوطى فى شرحه يتبع طريقة وصفية فى العرض للأساليب العربية، بل يناقض من سبقه من علماء النحو كما يعرض لغيرهم من آراء مبنية على وجود شواهد تخالف ما قرره النحاة من نظرات معيارية.

وقد أدهشنى أكثر ما أدهشنى تناوله فى باب المجرورات للحروف التى يتعاور بعضها بعضا فى التراكيب المختلفة فتختلف دلالة التركيب باختلاف الأداة، فالمتوقع من نحوى ما يعرض لحروف الجر أن يتحدث عن عدد هذه الحروف، ونظرية عملها، والعلامة المصاحبة لعملية الجر، وتكوين أشباه الجمل من هذه الأدوات ومجروراتها مع عرض لتعلق أشباه الجمل المكونة بالمصادر أو المشتقات أو الأفعال. لكننا نفاجأ بدراسة قد تبدو للنظرة العجلى قديمة فى طابعها، وسردية لما جاء به القدماء من النحاه وإحصائية لما فيها من استعراض للشواهد العربية من شعر ونثر وآيات قرآنية وأحاديث نبوية شريفة. لكن الحقيقة أن هناك

دراسة فى الاستعمال تشبه إلى حد كبير بل تفوق ما نصنعه اليوم، فإذا بالسيوطى وكأنه بلغة العصر يريد أن يقول إن هناك وظيفة نحوية ووظيفة دلالية:

أ – فالوظيفة النحوية للأداة هى الجر والعلامة هى الكسرة.

ب– تختلف دلالة الأداة باختلاف التركيب.

حـ– تختلف دلالة التركيب بأكمله حسب احتمالات إبدال أداة بأداة أخرى من الباب نفسه.

د – كل حرف من حروف الجر الثلاثة عشر تحل محل بعض منها على التبادل فى تراكيب مختلفة بحيث لا يمكن أن يؤدى حرف بعينه دلالة واحدة وحسب، أى أنه يرد فى تركيب واحد فقط، لكن لكل حرف ما يقرب من تسع دلالات لا يقل عنها. على أنا نلاحظ أنه لا يؤدى بنفسه جميع هذه الدلالات، بل يمكن أن نضع بدلا منه حرفا آخرا فيؤدى معناه.

والغريب أن هذا التركيب الجديد من الناحية الاستعمالية والتركيبية لايقبل وجود الأداة المفترضة بل يقبل معناها وحسب. وهذه الظاهرة غاية فى الدقة، ولكنها لا تكثر على عالم جليل مثل السيوطى، وهذا فى إطار أداء وظيفة الجر المحضة، لكننا نجد وظائف أخرى لبعض هذه الأحرف مثل: (الباء – التاء – الواو – اللام) مع وجود علامة الجر (الكسرة) نفسها، تلك الوظيفة هى وظيفة القسم مع الإشارة إلى اختلاف مكونات التركيب القسمى عن التركيب الذى يتضمن الجار والمجرور ومن هنا نصل إلى الملاحظات الآتية:

أ – الأداة الواحدة تؤدى بنفسها وظيفة الجر.

ب – الأداة تتبادل معانى الأدوات الأخرى فى تراكيب أخرى.

جـ – الأداة تؤدى وظائف أخرى فى أبواب نحوية أخرى مثل القسم.

من هنا نصل إلى شيء أساسي في منهج السيوطي وهو: تقسيمه لأبواب الكتاب، فقد بدأ المؤلف بتصنيف اللغة العربية إلى أقسام من الكلم كعادة النحويين، ثم تعمده أن يقسم بعد ذلك المؤلف إلى كتب، الكتاب الأول في العمد وهي المرفوعات والمنصوبات بالنواسخ، والكتاب الثاني في الفضلات وهي أنواع المفاعيل والظروف والنداء والاستثناء والتمييز والحال، ومع كل هذا يورد نواصب المضارع والكتاب الثالث ويشمل المجرورات وما يحمل عليها من المجزومات وفيها الجر بالحروف والجر بالإضافة وفيها أيضا الجوازم من أدوات الشرط أسماءا وحروفا.

ومن هنا فإنه يحق لنا أن نتساءل عن التصنيف الذي لجأ إليه السيوطي في الكتاب.

فأول ما يصادفنا من عناوين الكتاب هو أقسام الكلام وهو غير مدرج في ترتيب المؤلف، فالمؤلف ينقسم بعد هذا التمهيد إلى ثلاثة كتب الأول منها في المرفوعات والمنصوبات بالنواسخ والثاني هو الفضلات والثالث في المجرورات وما يحمل عليها من المجزومات كما ذكر فالمتوقع في هذه الطريقة من التأليف هو أن يكون السيوطي قد رتب الكتاب حسب أقسام الكلام من أسماء وأفعال وحروف وأسماء أفعال لكننا نجد الكتاب الأول معنونا ب ("الكتاب الأول في العمد" وهي المرفوعات والمنصوبات بالنواسخ).

والواضح من هذا العنوان أن السيوطي قسم وحدات اللغة العربية حسب العلامة الإعرابية لكننا نلحظ مفارقة حين نجد أنه يعرض في باب واحد لمكونات ذات علامتين رئيسيتين هما الرفع والنصب معا، وإذا كان المبرر لذلك هو عرضه للنواسخ بأنواعها التي لابد أن ترفع وتنصب اسمين مختلفين في تركيب

واحد، فإن هناك مفارقات أخر، منها أنه يعرض فى الكتاب الأول نفسه لظواهر تختص بالقسم الثانى من أقسام الكلام وهو الفعل فيعرض لبعض خصائص بعض الأفعال مثل (ظن وأخواتها) إلى جانب بعض النواسخ الأخر. أضف إلى ذلك أنه يعرض بالتفصيل لظواهر الجمود والتصرف فى الأفعال والتعليق والإلغاء وعرضه لبعض الظواهر النحوية التى تختص بالإطار النظرى الخاص بالنحو العربى بأكمله كالعمل النحوى وبعض الخصائص التركيبية كالتقديم والتأخير والحذف والحقيقة أن باب "ظن" وأخواتها يختص أكثر ما يختص بالمنصوبات والدليل على ذلك أن المؤلف نفسه يعرض لهذا الموضوع باستفاضة فى باب المفعول به الذى وضعه فى الكتاب الثانى ضمن الفضلات، وفى نهاية هذا الكتاب الأول نجد السيوطى يختتم الكتاب بالحديث عن الفعل المضارع وأوجه القول فى عوامل رفعه ويبدو أن السيوطى نظر إلى الفعل المضارع من ناحية أنه من المرفوعات على حين أن الكتاب الأول خاص بالمرفوعات والمنصوبات معا من الأسماء وكنت أظن أن بعض هذا الترتيب يمكن نسبة بعضه إلى المحقق وله العذر فى ذلك فالكتاب كان مخطوطا وله ظروف خاصة شأنه شأن كثير من المخطوطات العربية، فقد تتقدم بعض أوراقه وقد يختلف ترتيب بعضها عن بعضها الآخر، وقد تفقد أرقام بعض الصفحات خصوصا أن المحقق كثيرا ما يذيل كتابته بعبارة (زيادة ليست بالأصل) أى أنه كثيرا ما يلجأ إلى توثيق النص بالاعتماد على السياق مرة وعلى كتب اللغة والنحو أخرى وعلى مؤلفات السيوطى الأخرى مرات خصوصا كتاب "همع الهوامع" للمؤلف لكننى أستطيع أن أبعد المسئولية عن المحقق فقد وضع السيوطى فى التمهيد الخاص بأقسام الكلام حديثا خاصا عن الأفعال الخمسة يسبقها حديث مفصل عن الفعل وأحواله

ومما يؤكد نفى المسئولية عن المحقق أننا نجد حديثا عن الفعل المضارع فى الكتاب الخاص بالفضلات عند عرض المؤلف لنواصب المضارع وهذا يؤكد من ناحية ثانية أن السيوطى يعمد فى تقسيمه إلى العلامات الإعرابية، فهذا هو الفعل المضارع يعرض له فى ثلاثة مواضع مختلفة بل فى أكثر من كتاب، فصنف الفعل المضارع المرفوع مع العمد وصنف المضارع المنصوب مع الفضلات، فيورد فى باب نواصب المضارع(١).

لما انتهت منصوبات الأسماء عقبت بمنصوبات الأفعال، كما ذكرت عقب المرفوعات المضارع المرفوع. وتقسيم السيوطى للأبواب وفقا لما يرى هو أنها حسب العلامة الاعرابية وليس حسب أقسام الكلام، لكن للعلامة مدلولين أحداهما هو الوظيفة النحوية التى يؤديها المكون التركيبى خصوصا فى الأسماء كالرفع للفاعلية والنصب للمفعولية، والوظيفة الأخرى هى الزمن خصوصا فى الفعل المضارع فالمرفوع الذى وضعه السيوطى مع المرفوعات، والحقيقة أن الرفع فيه يختلف عن الرفع فى العمد فالرفع فيه يدل على المضارعية.

وأبدى فى الكتاب الثانى من المطالع ملاحظة خاصة بأبواب الفاعل ونائب الفاعل والمفعول به خصوصا أن السيوطى يعرض لهذه الأبواب فى نهاية الكتاب الأول وبداية الكتاب الثانى فالحقيقة أن جميع كتب النحو العربية خصوصا المؤلفات المتأخرة تعرض لهذه الموضوعات فى أبواب مستقلة.

---

(١) المطالع السعيدة – شرح السيوطى على ألفيته المسماة بالفريدة ص ٣٧٧ تحقيق الدكتور طاهر حموده – الدار الجامعية – ١٩٨١

فعلامة الفاعل هى الرفع بالضمة وكذلك نائبه، أما المفعول فمحله هو النصب بعلامة أصلية أو فرعية ظاهرة أو مقدرة ووضع السيوطى الفاعل ونائبه فى الكتاب الأول الخاص بالمرفوعات والمنصوبات من العمد ووضع المفعول به فى الكتاب الثانى الخاص بالفضلات. ومن هنا نصل إلى مفارقة غريبة وهى إذا كان الكتاب الأول مخصصا للمرفوعات والمنصوبات من الأسماء، فان المفعول به من المنصوبات وأولى به أن يوضع فى الكتاب الأول كما اننا نصل أيضا إلى نتيجة أخرى وهى أن تقسيم السيوطى لمؤلفه ليس قائما على العلامة الإعرابية وحدها بل على أساس العمد والفضلات، فالتقسيم عند السيوطى مزدوج من حيث العلامة والعمد والفضلات أيضا هذا مع استثناء التصنيف حسب أقسام الكلام.

وبغض النظر عن الأساس الذى بنى عليه التقسيم فإن الفاعل وهو عمدة فى التركيب إذا ما تم حذفه لأى سبب تركيبى أو معنوى فان الذى يحل محله هو نائب الفاعل وبالتالى فإنه يكتسب علامته الإعرابية وهى الرفع، وإن المكون التركيبى الأصل الذى يقوم بهذا الدور هو المفعول به، وعلامته الأصلية وهى النصب تتحول إلى الرفع، ويتحول أيضا إلى عمدة بالرغم من أنه كان فضلة وعليه ففكرة التقسيم حسب العلامة الاعرابية والعمد والفضلات تؤدى فى رأيى إلى نوع من التداخل والتكرار فى أبواب النحو العربى هذا بغض النظر عن أن يحل المصدر والظروف المتصرفة محل نائب الفاعل. أضف الى ذلك أن الظواهر التركيبية التى يتناولها النحاة العرب فى الأبواب الثلاثة المذكورة من ظواهر واحدة بل وأغلب شواهدها وفكرتها واحدة لذا[1] فإننى أرى ضم

(١) الدكتور محمد حماسة فى بناء الجملة العربية ص ٥٣ وما يليها

الأبواب الثلاثة، الفاعل ونائبه والمفعول به فى باب واحد.

٢ - وفى المطالع مقدمة[١] عن الكلام والحقيقة انها ليست تفريقا بين القول والكلام وأصل كل منهما ومصدره واعماله من حيث الوظيفة النحوية، لكنه فى الحقيقة يعد فكرا لغويا حديثا فهو يفرق به كما نستشعر ذلك بين الكلام المنطوق والكلام المفيد المكتوب وبين الاشارة الجسمية[٢] التى يفهم مضمونها من حال المتكلم والمخاطب، ومن ذلك استشهاده ببيت عمر ابن ابى ربيعه:

اشارت بطرف العين خفية اهلها　　اشارة محزون ولم تتكلم[٣]

وبعده يقول:

فأيقنت ان الطرف قد قال مرحبا　　واهلا وسهلا بالحبيب المتيم

وفى البيت الاول لابد ان نحمل الكلام المعنى على نوع خاص من الكلام وهو المنطوق به أى الكلام اللفظى، وحينئذ "قال" بمعنى اشار اشارة مفهمة، والسيوطى نفسه يرى ان تعبيره هو عن هذه الظاهرة أدق من تعبير ابن مالك وابن هشام، والحقيقة ان السيوطى فى عرضه للمقدمات يبدو موضوعيا او منظما للقضايا، فهو حين يعرض لعلامات الاسم التى يختص بها دون الفعل والحرف بذكره الجر[٤] للاسم علامات تميز بها عن قسيميه منها الجر سواء كان بحرف او تبعية على رأى من يقول بهما، وقد اجتمعن فى "بسم الله الرحمن الرحيم" أو بمجاورة نحو: (هذا جحرُ ضبٍ خربٍ) أو بتوهم نحو:

---

(١) المطالع ص ٥٥

(٢) دراسات فى علم اللغة، فاطمة محجوب - دار النهضة العربية ط ١٩٧٦ ص ١٥٩-١٨٧

(٣) المطالع ص ٥٦

(٤) المطالع ص ٦١

بدا لى أنى لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا

وكان يمكن لهذه المقدمات ان تعفى السيوطى من مسألة الخلط بين الوظيفة النحوية والوظيفة الدلالية والتصنيف على أساس العلامة الاعرابية ثم اللجوء الى تصنيف آخر داخلى حسب الادوات والحروف كما فى الكتاب الثالث، وعند العرض لهذه الظاهرة بعينها وهى الجر والمجرورات.

وفى مضمار عرض السيوطى لخصائص الاسم وخصائص الفعل والفرق بينهما، نجد له مناقشة وتمييزا حقيقيا بين كل منهما وتفصيلا لخصائص المكون التركيبى الذى يعرف (باسم الفعل) فهو يرى أنه يجمع بين خصائص الاسماء كالتنوين وبين خصائص الفعل من حيث تضمنه معناه وبنائه واعماله فيما يليه من اسماء وهذا العرض وتلك المناقشة والتفصيل خصوصا تأويله وتفسيره لما لا يتفق مع قواعد التصنيف فهو يتناول ويقدر المكون (لفظ) بديلا عن اسم الفعل "نزال" فى البيت ودعوا نزال(١) فكنت أول نازل فالشاهد فى هذا الشطر فى البيت قوله "دعوا نزال" حيث دخل الفعل على "نزال" والقاعدة ان اسم الفعل لا يدخل عليه العامل أصلا، وليس هذا خروجا على القاعدة هنا وانما سبب ذلك إن اسم الفعل قصد لفظه ولم يقصد معناه وفى معرض التقسيم الى اسم وفعل وحرف يتناول السيوطى المشتبهات التى يخلط فيها الدارس بين كونها اسما أو حرفا حيث تشبه من حيث عدد الاحرف وهى فى الحقيقة تؤدى دلالة الظرفية والظرف من الاسماء فتنطبق عليه احكام الاسماء، يقول(٢) وطالما فحصت عن نظير لها فى

---

(١) المطالع ص ٦٥

(٢) المطالع ص٦٦

ذلك حتى ظفرت لها بنظير ذكره ابو حيان فى تفسيره البحر وهو "لدن" فان علة بنائها كونها تدل على الملاصقة للأسماء وتختص بها بخلاف "عند" فإنها لا تختص بالملاصقة، فصار فيها معنى لا يدل عليه الظرف، بل هو من قبيل ما يدل عليه الحرف، فهى كأنها متضمنة للحرف الذى كان ينبغى أن يوضع دليلا على القرب كما فى "هنا" و "ثم".

ويحدث السيوطى لونا من التكرار فى تناول القضايا وهى بلا شك تحدث تداخلا وارتباكا للدارس خصوصا إذا ما تنوولت فى إطا رقضايا أخرى، فهو يعرض فى المقدمات الخاصة بالمطالع لعلاقة الأسماء بالجمل، تحت عنوان (الافتقار) ويقصد به ارتباط المفرد وتلازمه(١) مع الجملة بأن يفتقر الاسم بالأصالة إلى جملة كالموصولات(٢) و"حيث" و "إذا" فإن كلا مما ذكر لا يكون جزءا من كلام حتى توصل به جملة تكشف عن حقيقة المعنى المراد به فأشبهت الحروف، فلإنها لا تستعمل إلا مع الجمل بخلاف جمهور الأسماء، فإنه يستعمل مع المفردات والجمل ولو كان الافتقار عارضا لم يقتض البناء وذلك لضعفه بالعروض، وذلك كافتقار "يوم" الى الجملة التى أضيفت إليها فى نحو "هذا يوم لا ينطقون"(٣).

وكذا لو كان الافتقار إلى مفرد كسبحان الله، ووحده ولبيك، فإنه لا يقتضى البناء لأن جميع الكلمات تفتقر إلى إنضمامها إلى مفرد آخر، فليس هذا إفتقارا خاصا بالحروف والتنبيه على هذا من زياداتى، هكذا عبر السيوطى.

---

(١) المطالع ص ٦٦

(٢) وردت "الموصلات" فى المطالع المقصود بها الموصولات أى الأسماء التى تحتاج إلى جملة صلة.

(٣) المرسلات آية ٣٥

والحقيقة أن تناوله لهذه القضية ورد فى مواضع أخرى من الكتب الثلاثة، جزء منها فى باب (المفعول به) وجزء آخر فى باب (المجرورات)، خصوصا فى موضوع الإضافة، على سبيل عرض الخصائص التركيبية للمكون الذى يعرض له مثل (حيث) أو غيرها من الظروف التى تضاف إلى الجملة.

وعموما فالكتاب الثانى الخاص بالفضلات وأغلبها تختص به علامة النصب، نلاحظ أنه أكثر إنتظاما من حيث المنهج من الكتاب السابق عليه، ذلك أن وحداته كلها منصوبة وهى أيضا فضلات ومكملات للتركيب غير أننا نجد فى باب المفعول فيه(١) ظروفا مبنية وهى بالفعل فى محل نصب لأنها وعاء للزمان، لكننا نجد لها تناولا آخر فى الكتاب الثالث الخاص بالمجرورات وما يحصل عليها من المجزومات(٢)، ومن ناحية أخرى فإن تناول السيوطى للمفعول فيه بعامه فى هذا الكتاب لا ينصب على كونه فضلة أو أن محله النصب (بعلامة أصلية أو فرعية) ظاهرة أو مقدرة ولكنه يزيد على ذلك تناوله للأدوات من حيث كونها حرفا او اسما وكان الأولى به أن يناقش هذا التناول فى التمهيد السابق على الكتاب الأول وليست هذه مسألة عارضة فى ظرف بعينه لكنها تتكرر مع جميع الظروف ويورد فيها بإسهاب اختلافات النحويين مع ترجيحه لأحد هذه الأراء بايراد(٣) الشواهد المرجحة لاسمية الظرف أو حرفيته، كما نلاحظ فى هذا الكتاب الثانى بعامة أن القضايا المتعلقة بالفكر النحوى تتكرر بتكرار الأبواب، فعلى سبيل المثال، مسألة العامل ومسألة التعلق والحذف والتقدير تتكرر فى كل باب، بل

---

(١) المطالع الكتاب الثانى ص ٣٠٩
(٢) المطالع الكتاب الثالث ص ٤٤٨
(٣) المطالع الكتاب الثانى ص ٣٠٩-٣٣١

تتكرر فى كل جزئية من أجزاء الباب الواحد، وهذا فى الحقيقة ليس نقدا ولا عرضا للمآخذ التى تؤخذ على السيوطى، فهذا شأن أغلب كتب النحو، بل جميعها، لكن هذه ضرورة يقتضيها الدرس اللغوى بعامة والنحوى بخاصة فى سبيل ضم الموضوعات التى تنتمى إلى فرع بعينه مع مثيلاتها تبعا للمنهج المستقيم ولما يعرف اليوم بمناهج البحث اللغوى التى هدفها الأساسى هو تنظيم المواد اللغوية وإسباغ صبغة علمية عليها، وليس هذا الشأن خاصا بالسيوطى وحده، بل هو شأن اللغويين والنحاة العرب، وما نسجله اليوم على كتاب المطالع السعيدة، يعد أيضا لونا من الإضاءة نسقطها على التراث النحوى العربى، ذلك أن كتابات النحاة المتأخرين وتصانيفهم، خصوصا أصحاب المتون والشروح تعد جمعا وتصنيفا عن النحاة المتقدمين أكثر منها تأليفا. وكعادة السيوطى فى تكرار تناول المسائل، وقد تحدث فى باب المقدمات عن نون الوقاية وإلحاقها(١) بالأسماء والأفعال وحذفها، ثم نجده يعقد بابا خاصا بالتنوين فى نهاية الكتاب الثالث، ويعرض فيها للتنوين بأنواعه فى مختلف الأبواب النحوية، كما يدرسه على أنه ظاهرة صوتية، والحقيقة أن تناول السيوطى لبعض الأبواب يعد تناولا أسلوبيا بالرغم مما يشوبه من التكرار فى أكثر من موضع، فمن ذلك الظرف المتصرف وغير المتصرف، فهو يتحدث عنه فى باب نائب الفاعل، عندما يوجد المفعول فيه والمفعول به فى جملة واحدة ومدى صلاحية أى منهما للنيابة عن الفاعل، والمسألة نفسها يوردها فى باب المفعول فيه(٢)، حيث يثبت صلاحية المفعول فيه للقيام بأكثر من وظيفة نحوية وروده فى أكثر من باب نحوى بالرغم من دلالته

---

(١) المطالع ص ٤٤ * ص ٤٧٢ وما يليها
(٢) المطالع ص ٣١٣

على احتواء الزمان أو المكان وأورد لفظ الظرف ليؤدى وظيفة المبتدأ ونائب الفاعل، واحتفاظه بعلامة الباب كأن يكون مرفوعا أو منصوبا أحيانا على المفعول به، كما فى قوله "وتنذر يوم الجمع لا ريب فيه"(١).

فظرف الزمان قسمان: أحدهما متصرف، وهو ما جاز أن يستعمل غير ظرف، كأن يكون فاعلا أو مبتدأ أو خبرا، أو ينتصب مفعولا به، أو يجر بغير "من" كسرّنى يوم الخميس، ويوم الجمعة مبارك، واليوم يوم الجمعة، وأحببت يوم الجمعة، و"ليجمعنكم إلى يوم القيامة"(٢). والثانى: غير متصرف بأن لا يخبر عنه، ولا يجر بغير "من" بل يلتزم النصب على الظرفية أو يجر بـ "من" وحدها كسحر إذا كان من يوم بعينه نحو "جئتك بسحر" وبعيدات بين بمعنى أوقات غير متصلة، وما عين من بكرة وسحير، وضحى وضحوة، وصباح ومساء، وعشية.

وظرف المكان أيضا قسمان: متصرف يعمل غير ظرف مبتدأ، أو فاعلا، ونائبا عنه، كيمين وشمال، نحو: جلست يمين زيد وشمال بكر، وغير متصرف لم يخرج عن الظرفية أصلا وهو ألفاظ فمن ذلك "سوى" بالكسر جمعا للغة من أفواه المتكلمين واستخدامتهم لها.

ولقد أبديت رأيا بأن تضم الأبواب النحوية، الفاعل ونائبه والمفعول به معا(٣) وذلك أن مسائلها مشتركة وتكاد تكون الشواهد واحدة فضلا عن أن القضية واحدة وهى أن المكونات التركيبية الثلاثة تؤلف معا تركيبا فعليا واحدا ذا خصائص واحدة فى التقديم والتأخير والحذف، فالفعل هو المكون الرئيسى، أى العامل

---

(١) سورة الشورى آية ٧
(٢) سورة النساء آية ٧٨
(٣) د. شوقى ضيف (تجديد النحو ص٤ دار المعارف ١٩٨٢)

يجب أن يتقدمهم جميعا، يليه فى الترتيب الفاعل ثم المفعول به، وما خالف ذلك من حلول أى منها موضع الآخر، فقد يجوزه وقد لا يجوزه النحاة العرب، فالحقيقة أن هناك ظاهرة فى التركيب الفعلى وهى تقدم المفاعيل، تكررت فى بابى نائب الفاعل والمفعول به، فيورد السيوطى فى تقدم المفاعيل(١) إذا تعدد المفعول، فإن كان فى باب ظن وأعلم فمعلوم أن المبتدأ فيهما يقدم على الخبر، والفاعل من أعلم يقدم على الأثنين، وإن كان غيره كباب أعطى واختارفالأصل تقديم ما هو فاعل معنى فى الأول وما يتعدى إليه الفعل بنصبه بدون حرف الجر الثانى لأنه أقوى.

فالأصل فى "أعطيت زيدا درهما"، و "اخترت زيدا من الرجال" هو تقديم "زيد" لأنه أخذ الدرهم، ومختار من الرجال، وقد يخرج عن هذا الأصل فيقال أعطيت درهما زيدا، واخترت من الرجال زيدا، بتأخير ما حقه التقديم، وقد يجب هذا الخروج، ويمتنع الأصل فى نحو: "أعطيت الغلام مالكه" ليعود الضمير على متقدم، ونحو "ما أعطيت درهما إلا زيدا" للحصر، وقد يجب إلزام الأصل فى نحو "أعطيت زيدا عمرا" لأنه لو قدم لم يدر أزيد آخذ أم مأخوذ، ونحو "ما أعطيت زيدا إلا درهما" لأجل الحصر، وقضايا الفكر النحوى فى أبواب الفاعل ونائبه والمفعول به تكاد تتكرر بأمثلتها وشواهدها، بل زد على ذلك ما يختص بباب الأفعال المتعدية لمفعولين التى تتكرر بأمثلتها وشواهدها فى باب نائب الفاعل.

ويبدو أن استيعاب السيوطى لتراث القدماء من النحاة واستدعاءه للمعلومات

---

(١) المطالع ص ٢٧١ + وتكررت الظاهرة فى نائب الفاعل ص ٢٦٢ وما يليها.

المتعلقة بالظاهرة المدروسة هو الذى أوقعه فى التكرار والخلط بين جميع المسائل المتعلقة بالمكون المدروس، ففى باب الإستثناء خصوصا المكون سوى: ذهب جماعة منهم الرمانى وأبو البقاء العكبرى إلى أنها ظرف متمكن، أى يستعمل ظرفا كثيرا، وغير ظرف قليلا.

والحقيقة أن السيوطى تعرض لأغلب هذا فى باب المستثنى، وأورد قول الشاعر:

وإذا تباع كريمة أو تشترى فسواك بائعها وأنت المشترى

والشاهد فيه قوله "فسواك" حيث خرجت "سوى" عن الظرفية ووقعت هنا مبتدأ، والخبر قوله بائعها. وقوله:

ولم يبق سوى العدوا ن دناهم كما دانوا

والشاهد فيه قوله "ولم يبق سوى العدوان" حيث وقعت "سوى" فاعلا للفعل يبقى، وخرجت عن الظرفية.

ولم يقتصر التكرار على الوظائف النحوية للمكون الواحد فى أكثر من باب بل ناقش السيوطى أيضا مسألة التصنيف ألى أقسام الكلام المختلفة داخل باب المفعول فيه، فمن ذلك(١): من الظروف العادمة للتصرف "مع" وهى اسم لمكان الإجتماع أو وقته "تقول زيد مع عمرو" و "جئت مع العصر" ويدل على اسميتها تنوينها فى قولك "معا" ودخول "من" عليها فى قولهم "ذهب من معه" وقرىء "هذا ذكر من معى" (بكسر الميم).

ويورد(٢): لما وقع الكلام فى الظروف، استطردت إلى الظروف المبنية وقد

---

(١) المطالع ص ٣١٩
(٢) المطالع ص ٣٢١

تقدم عند جمع المبنيات فى باب المعرب والمبنى نوعان: الزمن المبهم المضاف لجملة أو المبنى، والظرف المقطوع عن الإضافة، وبقى أشياء غير ذلك، فمنها (إذا) والدليل على اسميتها قبولها التنوين والإضافة إليها بلا تأويل، وبنيت لوضعها على حرفين، وافتقارها إلى الجمل (بعدها).

والحقيقة أنه ينتهج نهجا أسلوبيا فى بيان الوظائف النحوية التى تؤديها "إذ" فيورد: وتلزم (إذ) الظرفية، فلا تتصرف بأن تكون فاعلة أو مبتدأ إلا أن يضاف اسم الزمان إليها نحو: حينئذ ويومئذ وبعدئذ، قال تعالى: "بعد إذ هديتنا"(١) وجوز الأخفش والزجاج وابن مالك وقوعها مفعولا به نحو "اذكروا إذ كنتم قليلا"(٢) وبدلا منه نحو "واذكر فى الكتاب مريم إذ إنتبذت"(٣) وتلزم (إذا) الإضافة إلى جملة اسمية نحو "واذكروا إذ أنتم قليل"(٤)، و"إذ هما فى الغار"(٥)، أو فعلية كما سبق.

ويستمر السيوطى فى مناقشة كون (إذ) من أى أقسام الكلام، فيورد(٦) وترد للمفاجأة نص على ذلك سيبويه، وهى الواقعة بعد (بينا) و (بينما) كقوله:

استقدر الله خيرا وأرضين به فبينما العسر إذ دارت مياسير

وهل هى حينئذ ظرف زمان أو مكان أو حرف لمعنى المفاجأة أو حرف مؤكد أو زائد؟

---

(١) سورة آل عمران آية ٨
(٢) سورة الأعراف آية ٨٦
(٣) سورة مريم آية ١٦
(٤) سورة الأنفال آية ٢٦
(٥) سورة التوبة آية ٤٠
(٦) المطالع ص ٣٢٣

ويناقش السيوطى الظروف من حيث التعريف والتنكير والاسمية والحرفية.

كما أنه يعرض ويناقش آراء النحاة السابقين مناقشة تفصيلية، بالرغم من عقده لباب المقدمات الذى تناول فيه القضايا السابقة فى مختلف الأبواب النحوية، فيقول فى المفعول به فى باب المنصوبات خصوصا عند عرضه للمكون (الآن) من الظروف المبنية (الآن) وهو اسم للوقت الحاضر جميعه كوقت فعل الإنشاء حال المنطوق به، أو الحاضر بعضه نحو "فمن يستمع الآن"(١)، "الآن خفف الله عنكم"(٢) واختلف فى علة بنائه فقال الزجاج: بنى لتضمنه معنى الإشارة لأن معناه: هذا الوقت، ورد بأن المتضمن بمعنى الإشارة بمنزلة اسم الإشارة، وهو لا تدخله "ال" وقال أبو على لتضمنه معنى لام التعريف لأنه استعمل معرفة وليس علما، و"ال" فيه زائدة، وضعفه ابن مالك بأن تضمين اسم معنى حرف إختصارا ينافى زيادة ما لا يعتد به، هذا مع كون المزيد غير المضمن معناه، فكيف إذا كان إياه. وقال المبرد وابن السراج لأنه لو خالف نظائره تفسيره هذا بأن حق الاسم فى أول أحواله التجرد من "ال" فاذا أريد تعريفه لحقته "ال" فلما وقع الان فى أحواله بـ (ال) خالف فى ذلك الأسماء وشابه الحروف. إذ هو نكرة فى الأصل استعمل من أول وضعه باللام، وباب اللام أن تدخل على النكرة وقال ابن مالك: بنى لشبه الحرف فى لفظ واحد لأنه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر بخلاف حين ووقت وزمان ومدة.

---

(١) سورة الجن آية ٩
(٢) سورة الأنفال آية ٦٦

قال أبو حيان: وهو مردود بما رد به هو على قول الزمخشرى وذهب بعضهم إلى أنه معرب وفتحته اعراب على الظرفية واستدل له بقوله: "كأنهما ملآن لم يتغيرا" فالشاهد فيه قوله (ملآن) أى: من الأن حيث جر لفظ الأن بكسره (بكسر النون) أى: من الأن، فحذف النون لالتقاء الساكنين وجر فدل على أنه معرب، وهذا القول هو المختار عندى لأنه لم يثبت لبنائه علة معتبره فهو منصوب على الظرفية وإن دخلته (من) جر ولم يثبت خروجه عن الظرفية.

وهذه المسائل نفسها يتناولها السيوطى فى سائر الظروف، فمما كرره ما قاله فى المقدمات عن المكون (أمس) وهو يذكره فى باب المفعول فيه فيقول(١): أمس اسم زمان موضوع لليوم الذى يليه اليوم الذى أنت فيه، أو ما هو فى حكمه فى إرادة القرب، وهو اسم معرفة منصوب يستعمل فى موضع رفع ونصب وجر فان استعمل ظرفا فهو مبنى على الكسر عند جميع العرب، وعلة بنائه تضمنه معنى الحرف، وهو لام التعريف وإن استعمل غير ظرف.

وهناك قضايا أساسية لا تعالج فى بابها الخاص بها لكنها تعالج فى إطار مسائل أخرى تتداخل معها بالرغم من المقدمات الوافية فى التصنيف إلى أقسام الكلام، فالفعل المضارع الواقع بين جملتى الشرط والجواب الذى يرد منصوبا يوقع الدارس فى حيرة فيفسر بأنه إما أن يكون مجزوما عطفا على فعل الشرط، ذلك أنه يقع فى باب المجزومات (الشرط) ويفسر بأنه منصوب باضمار (أن) الناصبة للفعل المضارع التى تسبقه وتقدم الواو على المفعول معه ويذكر لذلك

---

(١) المطالع ص ٣٢٨

خصائص وهى يشترط أن يسبقه استفهام وكان الأولى أن توضع هذه المسائل الأساسية للمفعول معه فى الكتاب الثانى الخاص بالفضلات من ناحية وبالمنصوبات من ناحية أخرى، وإما أن تجمل المسألة فى باب المقدمات عند الحديث عن خصائص الفعل المضارع.

٣- الحقيقة أن ما نسجله فى منهج السيوطى النحوى، دراسة تحليلية فى المطالع يعد بحثا فى منهج النحو العربى، ذلك ان السيوطى قد استقى علمه من المصادر النحوية القديمة، أضف ذلك الى الأراء التى يوردها لعلماء النحو، مؤمنا بها ومفسرا لها، فمن ذلك ما أورده فى باب الحال خصوصا عند تجويز المبرد للقياس على الحال التى وردت شذوذا فى كلام العرب وأنكر النحاه القدماء القياس عليها، حيث يقول(١):

وشذ المبرد فقال يجوز القياس ويستثنى ثلاثة أنواع جوزوا القياس فيها:

الأولى: ما وقع بعد خبر قرن بـ (ال) الدال على الكمال، نحو أنت الرجل علما أى الكامل فى حالة علم، ويقال أنت الرحل أدبا أو نبلا وحلما.

الثانى: ما وقع بعد (أما) نحو: أما علما فعالم.

الثالث: ما وقع بعد خبر شبه به مبتدؤه نحو: أنت زهير شعرا، وأنت حاتم جودا أو الأحنف حلما، أو يوسف حسنا. وقال أبو حيان فى الأول:

والثالث: الأظهر أن النصب فيها على التمييز، واختار ابن مالك فى الثانى أنه منصوب على المفعول به والتقدير مهما تذكر علما فالذى وصف عالم.

---

(١) المطالع ص ٣٤٩

والحقيقة ان السيوطى نثر فى الكتب الثلاثة والمقدمات التى تضمنها المطالع مسألة الاتساع فى الوظائف النحوية وقد اضطره ذلك إلى تكرار ذكر هذه المسائل عند ذكر كل باب يمكن أن يؤدى المكون التركيبى الواحد فيه وظيفة يصلح أن يؤديها المكون التركيبى نفسه فى باب آخر، فمما أورده فى باب الحال عن الخبر: الحال والخبر(١) إذا ذكر مع المبتدأ اسم وظرف أو مجرور كلاهما صالحان للخبر بأن حسن السكوت عليه، وجاز جعل كل منهما حالا..... والاخر خبر بلا خلاف، لكن إن تقدم الظرف أو المجرور على الاسم اختير حالية الاسم وخبرية الظرف نحو "فيهما زيد قائما" لأنه من حيث تقديمه الأولى به أن يكون عمدة لا فضلة، وإن تأخر اختير خبرية الاسم نحو "زيد فى الدار قائم" فان كان الظرف أو المجرور غير مستغنى به تعين خبرية الاسم وحالية الظرف، نحو: "فيك زيد راغب" وأجاز الكوفيون حالية الاسم. ويقف السيوطى عند بعض المسائل موقف الناقل عن القدماء سواء فى الشواهد أم فى الآراء النحوية ويتمثل هذا فى ايراده لمسألة الجر بالمجاورة(٢). فيقول أثبت الجمهور من البصريين والكوفيين الجر بالمجاورة فى النعت كقولهم: (هذا جحر ضب خرب) وفى التوكيد كقوله: "يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم" بجر "كلهم" على المجاورة لأنه توكيد لذوى المنصوب لا للزوجات وإلا لقال: كلهن وزاد قوم وقوعه فى عطف النسق.

---

(١) المطالع ص ٣٥٦ بتصرف
(٢) المطالع ص ٤٤٠

وأنكر السيوطى وابـن حسن الجر بالمجاورة مطلقا، وتـأولا مـا ورد مـن ذلك، وخصه قوم بالنكرة وقصده الفراء على السماع ومنـع القياس علـى مـا جاء منـه ولقد ظننت أن القدامى من النحاة واللغويين بعيدون كل البعد عن فكرة مناهج البحث اللغوى أو الموضوعات التى استحدثنا لها مصطلحات كالفكر النحوى أو اللغوى، لكننى وجدت عند القدامى أنفسهم الجواب، فقد كانوا متنبهين إلى فكرة المنهج أو الوحدة الموضوعية كالباب النحوى فالسيوطى يفرق بين التقسيم على أساس العلامة وبين التقسيم على أساس التركيب النحوى بأكمله أو الباب فيقول فى الاستثناء(١) (عبرت بالمستثنى كابن مالك فى التسهيل بخلاف تعبير النحاة وابن مالك فى الألفية "الأستثناء" لأن الباب للمنصوبات والمستثنى أحدها لا الأستثناء كما ترجم فى بقية الأبواب بالمفعول والحال دون المفعولية والحالية). وقد يظن الباحث الناظر نظرة عجلى أن تسجيل السيوطى لقواعد اللغة يعد معياريا بحتا، لكنه فى الحقيقة تسجيل بعد حصر للحالات التى وردت فى كتب اللغة فهو يقررها على المتعلم على طريقة "لاتقل ولكن قل" وهى استقراء مستمد من كتب القدماء مدعم باستخدامات الناطقين العرب كما استشهدت به كتب اللغة والنحو.

فأورد فى مجىء الحال جملة وشبه جملة(٢): تقع الحال ظرفا، وجارا ومجرورا، وتقع جملة خبرية خالية من دليل استقبال، فلا تقع جملة طلبية، ولا ذات السين أو "سوف" أو "لن" أو "لا" والجملة الواقعة حالا إما إبتدائية ..... أو

---

(١) المطالع – الكتاب الثانى ص ٣٣٧
(٢) المطالع ص ٣٦٠

مصدرة بـ "لا" التبرئة ..... أو بـ "ما" ..... أو بـ "إن"..... أو "كان" ..... أو مضارع مثبت عار من "قد" ..... أو مقرون: "بقد" ..... أو منفى بـ "لا" أو بـ "لم" ..... أو بماضى بعد "إلا" ..... أو متلو بـ "أو" ..... أو حال.....

والحقيقة أن السيوطى قد اطلع على آثار القدماء العلمية بعامة والنحوية منها خاصة وليس من شك فى انه متأثر بما اطلع عليه من آثار الأقدمين وبمصنفاتهم بل بشواهدهم وأمثلتهم، ينعكس بطبيعة الحال ما تناولوه من قضايا على فكره النحوى وبعض الشىء بمنهج تناوله ومن ذلك تأثره بالمنحى المعيارى فى تقرير القواعد والأصول.

فالحقيقة أن هناك ظواهر تناولها السيوطى بنوع من المعيارية بالرغم من تناوله لظواهر الاتساع فى الاستخدام والوظائف النحوية معا فمنها شروط المنصوب على التوسع ومنها ايضا شروط الوصف (بإلا) احترازا من: "غير" ومثله ما أورده السيوطى فى الاستثناء ومنها ما أورده عن القدماء غير مجيز أن يحل المصدر محل المشتق فى أداء وظيفة الحال(١): وأجمع البصريون والكوفيون على أنه لايستعمل من ذلك إلا ما استعملته العرب ولا يقاس عليه غيره فلا يقال: جاء زيد بكاء، ولا ضحك زيد بكاء، وقد أدى تأثر السيوطى بمنهج القدماء – فضلا عن صبغه بصبغة معيارية – إلى أن يورد ما قاله القدماء كما هو سواء أكان ذلك اتفاقا أم خلافا، وفى شروط نصب إذن للمضارع، حدد ثلاثة شروط أحدها: أن تكون مصدرة فلا تنصب متأخرة نحو أكرمك إذن بلا خوف لأن الفعل المنصوب لايجوز تقديمه على ناصبه.

---

(١) المطالع ص ٣٤٩

وأما المتوسطة، فان احتاج ما بعدها إلى ما قبلها افتقار الشرط لجزائه نحو: إن تزرنى إذن أكرمك، والقسم لجوابه نحو:

لئن عادلى عبد العزيز بمثلها وأمكننى منها إذن لا أقيلها

أو أخبر للمخبر نحو: زيد إذن يكرمك، امتنع النصب فى الصورة كلها وإن وليت عاطفا قل النصب، والأكثر فى لسان العرب إلغاؤها.

قال تعالى "وإذن لا يلبثون خلافك إلا قليلا"(١) وقرىء شاذا ألا يلبثوا ومما ورد معياريا ليس من جهة القواعد ولكن من جهة الاستخدام ويبدو أنه صادر إلى متعلمين للإنشاء حيث يورد فى نواصب المضارع(٢) ونواصب المضارع لايجوزأن يحذف معمولها وتبقى هى لا اختصارا ولا اقتصارا فلو قيل: أتريد أن تخرج؟ لم يجز أن تجيب بقولك: أتريد أن وتحذف "اخرج" وأجاز بعض المغاربه مستدلا بما وقع فى صحيح البخارى. "فيذهب كيما فيعود ظهره طبقا واحدا" يريد كيما يسجد، وأورد من باب الاضافة حيث يقول(٣): لا يضاف اسم لمرادفه، ولا لنعته ولا لمنعوته، ولا لمؤكده، لأن المضاف يتعرف أو يتخصص بالمضاف إليه والشىء لا يتعرف أو يتخصص إلا بغيره، والنعت عين المنعوت، وكذا المؤكد إلا بتأويل كقولهم: سعيد كرز أى مسمى هذا اللقب وخشرم دبر أى الذى له ذا الاسم لأنهما اسمان للنحل، وصلاة الأولى، ومسجد الجامع، ودين القيمة، أى الساعة الأولى، واليوم أو الوقت الجامع، والملة القيمة، سحق عمامة وجرد

---

(١) الإسراء ٧٦
(٢) المطالع ص ٣٧٩
(٣) المطالع ص ٤٢٥

قطيفة، الأصل: عمامة سحق، وقطيفة جرد، قدم وجعل نوعا مضافا إلى الجنس كخاتم فضة، ويوم يوم وليلة ليلة.

٤- وقد انفرد السيوطى ببعض الآراء الخاصة به من خلال ما سجله من ملاحظات على الشواهد العربية والاستخدامات العربية، بالرغم من تأثره الشديد بقدامى النحاة بل وبمن تلاهم من أسلاف، فلقد أورد السيوطى عناوين داخلية سمى بعضها بالفوائد وبعضها الآخر بالمسائل، وفى المسائل كان يركز على الخصائص التركيبية للظاهرة أو المكون الذى يتحدث عنه من ملاحظاته الشخصية على التراكيب العربية. أما الفوائد فكان يستعين فيها بآراء النحاة القدامى والمعاصرين وهذا بيان بها فى كتاب المطالع:

مسلسل	العنوان	الموضوع	رقم الصفحة
١	فائدة	تعريف الكلام	صفحة ٥٨
٢	فوائد	أنواع الإعراب	صفحة ٩١
٣	فائدة	الأفعال الخمسة	صفحة ١٢١
٤	مسألة	الفاء الواقعة فى خبر المبتدأ	صفحة ١٩٦
٥	مسائل	"ما" وأخواتها	صفحة ٢١٠
٦	فائدة	المفعول فيه "الظرف"	صفحة ٣١١
٧	مسألة	الوصف بغير و "إلا"	صفحة ٣٤٥
٨	فائدة	الأحوال المركبة	صفحة ٣٥٩
٩	مسألة	تمييز العدد	صفحة ٣٦٨
١٠	مسألة	لو	صفحة ٤٥٦

ومن خلال هذا يعقد السيوطى أبوابا خاصة وفروعا دقيقة لبعض مشكلات الفكر النحوى، وفى الباب الخاص بالمقدمات يسميها فوائد(١) خاصة وغالبا ما لا يقرر رأيه الخاص بل يجمع آراء من سبقوه فى هذا المجال ذاكرا بعض ملاحظاته مؤكدا ما استهواه من آراء يراها سديدة وأولى هذه المسائل عن ورود الفاء فى الخبر فقد استقصى هذه الحالات ووضعها فى ستة نقاط(٢)، ومثلها ما اورده عن أوجه الخلاف بين "ما"، "لا"، "ليس" وخصائص تركيب كل منها من حيث الاسمية والخبرية.

ومن الجوانب الأسلوبية التى أوردها السيوطى فى المطالع بعنوان "فائدة" قوله فى تقدير (قدر) على أنها مفعول فيه وأن ما حل محلها من مكونات تركيبية يعد مفعولا فيه يقول(٣) وقع قديما أنى سئلت عن وجه النصب فى قوله صلى الله عليه وسلم: "سبحان الله عدد خلقه، ورضاء نفسه، وزنة عرشه، ومداد كلماته" فهذه الكلمات الأربع منصوبات على الظرف، على أن التقدير: قدر زنة عرشه وكذا البواقى، فلما حدث الذى هو "قدر" قام المضاف إليه مقامه فى إعرابه. ولم يصرح أحد بأن "قدرا" ينصب على الظرفية. والجواب أن ذلك لكونه يعدون فى عداد المبتدئين المقصرين على الملحة وشبهها، وأما قولهم أن هذه الكلمات الأربع ليست من ظرف الزمان ولا من ظرف المكان، فجوابه أن ذلك بقول النحاة: إن من المنصوب على الظرف المصادر الجارية مجراه باطراد بأن حذف المضاف إليها تقدم تقديره وقد نص على ذلك ابن مالك وغيره، ونقل أبو حيان فى شرح

---

(١) المطالع ص ٩١
(٢) المطالع ص ٩٦
(٣) المطالع ص ٣١١

التسهيل أن سيبويه إمام الفن نص على أن من المنتصب على الظرف: زنة الجبل ووزن الجبل، وجزم ابن مالك فى شرح التسهيل أيضا.

ففى شرح التسهيل لأبى حيان قال الصفار فى شرح الكتاب: أعلم أن المصدر إذا استعمل فى معنى الظرف جاز أن يضاف إلى الفعل، تقول: أتيتك ريث قام زيد، أى: قدر بطء قيامه، فلما خرجت إلى الظرف جاز فيها ما جاز فى الظرف. فانظر كيف قدر نصب المصدر على الظرف بتقدير "قدر".

وتتسم الفائدة هنا بالاسلوبية ذلك أن الخلاف فيها واقع على الاستخدام وليس على القاعدة النحوية القديمة فحسب، أضف إلى ذلك الإبداع فى التفسير المبنى على الاستخدام العربى، فالحقيقة أن ما عنونه "بالفائدة" إنما يريد بها أن يقرر فكرة عنت له ورآها صوابا، وإن لم تتصل بقواعد اللغة نفسها بل إن تعلقت بإسلوبه فى الصياغة، ومن ذلك ما أورده عن الحال(١): تذكر وتؤنث، فلهذا جاءت فى النظم بالتذكير، وفى الشرح بالتأنيث، والحقيقة أن ما أورده السيوطى بعنوان "مسألة" قد لا يكون كله جديدا، بل قد يكون بعضه تلخيصا لما ورد عن القدماء مع إضافة تتضح فيها مسألة الإتساع فى الوظائف النحوية(٢) بإختلاف العلامة الإعرابية وتحولها من نصب على التمييز إلى جر بالإضافة مع ثبات المكون التركيبى، ونجتزىء فى مسألة أوردها فى باب التمييز، فننحى جانبا ما لخصه عن القدماء، ونذكر ما أورده فى إطار الإتساع فى الوظائف النحوية حيث

---

(١) المطالع ص ٣٥٩
(٢) المطالع ص ٣٥٩

يورد: وإذا جيء بنعت مفرد أو جمع تكسير، جاز العمل فيه على التمييز وعلى العدد نحو: عندى عشرون رجلا صالحا أو صالح وعشرون رجلا كراما أو كرام، فإن كان جمع سلامة تعين الحمل على العدد نحو: عشرون رجلا صالحون، ولا يجمع التمييز مع ثلاثة ونحوها جمع كثرة وأمكن جمع القلة غالبا.

****

الفصل الثانى

معايير التناول

١- تختلف معايير التناول عن أسس التصنيف فى أن الثانية تختص بتقسيم الأبواب النحوية الرئيسية وضم بعضها إلى بعضها الآخروفقا للعلامة المصاحبة أو وفقا للتصنيف حسب أقسام الكلام، اما الأولى فتكون مرحلة تالية للتصنيف والتقسيم، إذ هى تهتم داخل الباب النحوى أو المسألة النحوية الواحدة من حيث البدء بتقرير القاعدة وفقا لما ورد فى المنظومة النحوية التى لا تتسع لمناقشة آراء العلماء السابقين والمعاصرين من النحاة واللغويين، كما لاتتسع للإستشهادات التى وردت فى كتب النحو السابقة، وهى أيضا لا تتسع للأمثلة والشواهد التى يمكن بها لأن يناقض السيوطى قاعدة قديمة وردت عند سيبويه أو المبرد أو أبى حيان(١) والحقيقة أن هناك معايير للتناول، منها المعيار البنيوى الذى يستند إلى الوحدات التركيبية(٢) فى تمييز خصائص الباب النحوى المدروس كأن يقترن المكون التركيبى المدروس بمكون آخر مثل حرف الجر أو حرف ينصب الفعل المضارع بعده، كما أن هناك معيارا آخر وهو المعيار البنيوى الوظيفى(٣) الذى يستند إلى العلامة المصاحبة للمكون المدروس الذى يؤدى وظيفته النحوية

---

(١) نقصد مناقضتهم بصورة موسعة حيث إنه انتس ببعض آرائهم.

(٢) د. أحمد المتوكل - من البنية الحملية إلى البنية المكونية، الوظيفة المفعول فى اللغة العربية - ط ١ ١٩٨٧ - ص ٥٢.

(٣) Dick Simon: Studies in Functional Grammer London Academuc press 1980

بمقتضاها من جانب ومن جانب آخر اعتماد وظيفته النحوية على مبناه الصرفى كالأشتقاق أو عدمه، والمعيار الثالث هو المعيار الدلالى الذى يقتضى أن يرد المكون فى تركيب يدل دلالة معينة.

٢- واهتمام السيوطى بالمعنى معيارا من معايير التناول يعد من المنجزات التى يجدر بنا أن نستحسنها ونثنى عليها، لكنه فى بعض الأحيان يهتم بالمسألة التركيبية مهملا المعنى مراعاة للقاعدة النحوية، ففى الباب الخاص باجتماع الشرط والقسم ينص على أنه إذا اجتمع شرطان فالجواب لأولهما والشاهد:

"إن تستغيثوا بنا أن تذعروا تجدوا منا معاقل عز زانها كرم"(١) فهو يؤول الشرط الثانى بحال تقديره (إن تستثيغوا بنا مذعورين تجدوا) والحقيقة أن الذعر حادث أولا وسابق على الإستغاثة، فالأصل من حيث المعنى أن يكون جواب جملة الشرط الثانية فى الترتيب التركيبى (إن تذعروا)، فأى الجملتين الشرطيتين سابقة الأخرى وأى التصنيفين أولى بالأخذ به، أعلى أساس الدلالة أم على أساس التركيب.....؟ وتلك قضية أخرى تطرح تساؤلا جديدا يضاف إلى التصنيف الذى أضفناه فى بداية البحث وهو: أعلى أساس الوظيفة الدلالية أم على أساس العلامة الإعرابية يجب أن نصنف؟ ويبدو أنه يجب أن نقسم على حسب العلامة عند تناول الأسماء المفردة والأفعال بالدراسة وهى التى تظهر عليها العلامات، أما فى المسائل التركيبية الخاصة بالأساليب، فيجب أن نأخذ بالوظائف، إما التركيبية أو الدلالية وعليه فإننا يجب أن نفصل بين دراسة المفردات وبين دراسة التراكيب فى التصنيف النحوى الذى نقترحه.

---

(١) أنظر الباب الخاص باجتماع الشرط والقسم – المطالع ص ٤٥١

لقد قرر السيوطى عند تناوله لموضوع الإستثناء فى الكتاب الثانى الخاص بالفضلات أنه يدرك الفرق بين التسميتين، المستثنى والاستثناء فالأول معناه أنه قسم الكتاب على أساس العلامة الإعرابية أما الاستثناء فمعناه أنه قسم الكتاب على أساس الباب أو التركيب بأكمله وهذا رأى سديد يستوجب أن نجد تسمية للكتاب الثالث مثل "المجرورات" وما يحمل عليها من المجزومات(١).

فالمجرورات تعنى انه اتبع النهج نفسه الذى تحدث عنه فى باب المستثنى(٢) وهو أن يفرد هذا الكتاب للأسماء المجرورة، وذلك أن الفعل لا يتأثر بهذه العلامة، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإننا نجد تقسيم الباب على أساس الحروف التى تعمل الجر فى الأسماء، ناهيينا بما إذا كان هذا الجر محضا أى ليس لوظيفة تخضع لباب نحوى بعينه كجر جميع الأسماء أم كان هذا الجر يخضع لوظيفة دلالية تابعة لباب نحوى كالقسم بالحروف نفسها التى تقوم بالجر(٣) وهنا نصادف أكثر من تداخل، فالتقسيم على أساس الحروف العاملة جعل السيوطى نفسه يصادف عقبة كبيرة فى سبيل تناول الباب فحروف الجر عددها محدد وقد حصرها فى ثلاثة عشر حرفا، ووظيفة هذه الأحرف جميعها النحوية هى الجر والعلامة الإعرابية المصاحبة للاسم المجرور هى الكسرة، وكل من الجار والمجرور يعد مركبا يمكن أن يتعلق بأحد عناصر التركيب وبهذه العبارات المختصرة كان يمكن أن ينتهى هذا الباب.

---

(١) المطالع ص ٣٩٣
(٢) المطالع ص ٣٣٧
(٣) المطالع ص ٤١٦

لكننا نجد السيوطى يتحرك فى دائرة أوسع يتناول هذا الباب تناولا استعماليا محضا، يخص فيه كل حرف بدلالة محددة فى تركيب محدد، ثم لا يلبث أن يعرض للحرف الواحد فى تراكيب مختلفة، يؤدى فيها الحرف نفسه الوظيفة الدلالية بحرف آخر من أحرف الجر حتى يكاد يستغرق دلالة بعض الأحرف الأخرى، عارضا لاستشهادات متنوعة من التراكيب العربية المختلفةالتى تمثل المستويات اللغوية العربية المتاحة فى ذلك العهد وهذا النهج يعد منطلقا لا نستطيع أن نحكم عليه بأنه من قبيل التطور أو القصور، فليس كل ما نجده من آثار علمية عن الأقدمين وقد تطابق مع ظاهرة فى الدرس اللغوى الحديث يعد تطورا، كالمنهج الاستعمالى الاحصائى، فالذى دعا السيوطى إلى هذه الخصوصية فى التناول هو نوع التقسيم الذى لجأ إليه حيث مزج بين اتخاذ العلامة الإعرابية أساسا للتقسيم وبين الوظيفة النحوية من ناحية والوظيفة الدلالية من ناحية أخرى، كما اتخذ أيضا التصنيف إلى أقسام الكلام أساسا رابعا لتأليف المطالع. وهذا المزج بين أسس التقسيم المختلفة، نجده فى الباب التالى لأحرف الجر وهو باب القسم(١) بالأحرف نفسها التى تؤدى وظيفة دلالية هى القسم، بعد أن كانت وظيفتها فى الباب السابق تعد وظيفة نحوية، كما نجد مفارقة أخرى وهى وجود حرف "التاء" بين هذه الأحرف، فالحقيقة أنه يؤدى وظيفة دلالية هى القسم وان الاسم الذى يليه مجرور شأنه شأن الأسماء المجرورة، لكن الحرف العامل لا يندرج ضمن تصنيف أحرف الجر، وفى هذا الإطار نجد مفارقات أخر، نعنى باب القسم نجد عرضا لأسماء مجرورة بالإضافة كلفظ الجلالة

---

(١) المطالع ص ٤١٦

خصوصا عند استخدام المكون التركيبى "أيمن"، فلفظ الجلالة التالى لهذا المكون مجرور بالإضافة ومحله الإعرابى الرفع، والخبر محذوف تقديره "قسمى" وأصل التركيب "أيمن الله قسمى" ومن هنا فالوظيفة الدلالية "القسم" مستفادة من المبتدأ المضاف "أيمن" ومن الخبر المقدر "قسمى".

ومن هنا فليس هناك حرف عامل وإنما هناك مجرورات ومن هذا فإن تسمية "الكتاب الثالث" تنطبق على هذه الجزئية ولا تنطبق على ما سبق، غير أننا نجد السيوطى يعرض فى هذه المسألة لبعض الخصائص الفنولوجية لهذا المكون التركيبى فيقرر أنه يرد مبدوءا بالهمزة، كما يرد مخففا ومسبوقا بصامت يعوض الحركة المفقودة من تخفيف الهمزة فتصبح: "ويمن" كما أنها ترد محذوفة النون فتصبح "ويم الله" وترد أيضا على هيئة حرف واحد هو الميم فتصبح "م الله" والحقيقة أن الواو السابقة على هذا المكون وأيضا الميم المتبقية من هذا المكون لا تعد حرفا عاملا أو مبررا لتناول هذا الموضوع ضمن المجرورات على أساس من التقسيم حسب الظروف العاملة.

ولا يتوهم متوهم أن الواو التى تسبق "أيمن"، سواء عند ثبوتها أو حذفها تشبه الواو التى تسبق "رب": فالأخيرة لابد أن يليها اسم مجرور، لكن الأولى يليها اسم مرفوع ولفظ الجلالة مجرور بالإضافة، ونجد فى تناول السيوطى للإضافة عرضا لظواهر لغوية عامة كالمطابقة فى حالة التذكير والتأنيث ومسألة التعريف بأكثر من مؤثر كالألف واللام مع الإضافة.

كما يعرض لمسائل تركيبية كالاعتراض والفصل بين متلازمين بالمفعول به، والظرف والجار مع مجروره، وفى أثناء موضوع الإضافة نجد تناولا فنولوجيا خاصا بباب النداء. وعند حديث السيوطى عن عملية الجر بالمجاورة نلمس فى

كلامه اقتناعا بأن هذه الظاهرة تعد من الخروج عن المألوف النحوى وأنها لاتخضع لقاعدة بعينها ولا يمكن القياس عليها فى الاستخدام وجميع ما يعرض له من شواهد موروث عن الناطقين الأوائل وكتب النحاة المتقدمين.

وفى الكتاب نفسه نجد تسميتين لباب واحد، هما المجزومات فى بداية الكتاب، والجوازم فى بداية الموضوع نفسه. والتسمية بالجوازم تبدو موافقة للنهج الغالب على كتاب المجرورات وما يحمل عليها من المجزومات، فأغلب الكتاب يخضع للتقسيم على أساس الحروف العاملة التى يعمل جزء منها الجر فى الأسماء وجزء آخر يعمل الجزم فى الأفعال، والأدوات فى هذا الكتاب تتنوع بين حرف واسم، وعليه فإننا نجد مزجا فى التقسيم حيث أن عوامل الجر بعضها من الأحرف كحروف الجروبعضها أسماء كالمضاف الذى يعمل الجر فى المضاف إليه وأيضا الجوازم بعضها أحرف وبعضها أسماء كأسماء الشرط، ومما هو جدير بالملاحظة أن المعمولات فى حالة الجر، فهى أفعال، وإذا كان السيوطى قد ورث هذا التقسيم عن النحاة واللغويين القدامى، فليس من شك فى ان له نظرات لها من الخصوصية بحيث تنسب إليه وتشهد بعلمه الفريد وهو بنفسه ليسجلها فى الكتاب عند ترجيح رأى بعينه أو عند مخالفة من سبقه فى الأراء وقد ذكر ذلك لنا صراحة عند تسميته باب الإستثناء(١) بالمستثنى، وفى عرض السيوطى لجوازم المضارع، يقترن ذلك عنده بالخلط بين الوظيفة النحوية وهى الجزم والوظيفة الدلالية وهى الشرط فيتناوله تناولا تركيبيا، فيعرض لخصائص التركيب وإجتماعه مع تركيب آخر هو تركيب القسم، مسجلا غياب جواب أحد التركيبين

---

(١) المطالع – الكتاب الثانى ص ٣٣٧

بحيث يكون الجواب المذكور لأسبقهما ذكرا فى التركيب كما يعرض لظاهرة الحذف فى التركيبين ويمزج السيوطى بين تناول المجزومات بالدرس وبين إعراب الجوازم أنفسها لبيان وظيفتها بالنسبة للتركيب، وفى هذا الإطار لا يبعد كثيرا عن التسميتين(١) اللتين وضعهما للباب، لكنه فيما يلى من أجزاء الكتاب يبعد عن الجوازم والمجزومات فيعرض لحروف المعانى كالإستفهام وأحرف الجواب، وفى هذا الجزء يتناول بالدرس الأدوات من حيث الوظيفة الدلالية، وفى نهاية الكتاب يعرض لمسألة فنولوجية صوتية هى التنوين، وبهذا فالسيوطى فى تناوله للظاهرة الواحدة يتبع أكثر من طريقة فى التناول، وعند تناوله لظاهرة أخرى فإنه لا يتبع الطرائق عينها ولا المسميات نفسها، فهو فى نهاية الكتاب الثانى يذكر "نواصب المضارع"(٢) ومن العنوان نلاحظ أن التركيز ينصب على الأحرف العاملة فى الفعل المضارع، لكننا نجده فى نهاية هذا الباب يعرض لظاهرة حذف الأداة، ومن هنا نستنتج أنه يركز على العلامة الإعرابية المصاحبة لنهاية الفعل وهو تفسير لإدراجه الفعل المضارع ضمن هذا الكتاب الخاص بالأسماء المنصوبة من الفضلات بالرغم من أن الفعل المضارع ليس من الفضلات، كما نجده فى الباب نفسه يتناول الأداة الناصبة من حيث وظيفتها فى التركيب، ووظيفة التركيب نفسه بالنسبة للنص الوارد فيه وذلك تحت عنوان "أن المفسرة"(٣) على حين أننا فى بداية الكتاب الثالث نجده يضع عنوان "المجرورات وما حمل عليها من المجزومات"(٤) ومن هذا العنوان نعلم أنه يخالف نفسه فى

---

(١) الجوازم والمجزومات
(٢) نواصب المضارع – أنظر المطالع ص ٣٧٧
(٣) المطالع – الكتاب الثانى ص ٣٨٩
(٤) المطالع – الكتاب الثالث ص ٣٩٣

الطريقة التى اتبعها عند تناوله لنواصب المضارع، فيبدو للقارىء أنه سيركز على المجرورات وليس على أحرف الجر، لكنه فى الحقيقة قسم الباب حسب أحرف الجر نفسها كما أسلفنا.

والحقيقة أن هناك معايير تندرج ضمن معايير أخرى ومنها المعيار اللغوى الذى لا شك أنه يعتمد على المعيار البنيوى من حيث إن المصنف يميز بين الظاهرة النحوية المدروسة وغيرها بمكون تركيبى قد يزاد على المكون التركيبى المدروس، أو يحذف منه بسبب إستخدام ينتسب إلى لهجة بعينها، والمعيار الآخر هو المعيار الإستعمالى الذى يستند إلى كل من المعيارين، التركيبى والدلالى معا، فالأساليب قد تتشابه تركيبيا فيما عدا مكون تركيبى واحد قد يكون حرفا أو فعلا، إذا إستبدل بحرف أو فعل آخر فإنه يكسب التركيب دلالة جديدة.

ومما أورده السيوطى مستندا إلى المعيار البنيوى، مسألة التمييز بين الأبواب النحوية ببعض المكونات، كحرف الجر وذلك فى باب المفعول المطلق(١) حيث يقول: إنما سمى مفعولا لأنه لم يقيد بحرف جر كالمفعول به وله وفيه ومعه. والمصدر هو المفعول حقيقة لأنه هو الذى يحدثه الفاعل وأما المفعول به فمحل الفعل، والزمان وقت يقع فيه الفعل، والمكان محل الفاعل والمفعول والفعل.

وأورد السيوطى، جامعا الإتساع فى الوظيفة النحوية والاستخدام معا، مستندا إلى المعيار التركيبى المورفولوجى، أى البنية المكونية للصيغة المستخدمة فى باب الحال، قائلا فى الحال التى وردت مصدرا بتأويل المشتق(٢). ورد الحال

---

(١) المطالع ص ١٦٨

(٢) المطالع ص ٣٤٨ .

مصدرا بكثرة، قال أبو حيان: وهو أكثر من وروده نعتا، ومنه "ثم ادعهن يأتينك سعيا"(١) و "ينفقون أموالهم سرا وعلانية"(٢) و "ادعوه خوفا وطمعا"(٣) و "ثم إنى دعوتهم جهارا"(٤)، وقالوا: قتله صبرا وأتيته ركضا ومشيا وعدوا، ولقيته فجأة وكفاحا وعيانا، وكلمته مشافهة، وطلع بغتة، وأخذت ذلك عنه سماعا وإختلف النحويون فى تخريج هذه الكلمة ونحوها من المسموع، ومذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنها مصادر فى موضع الحال مؤولة بالمشتق أى ساعيا وراكضا وماشيا ومسرا ومعلنا، وخائفين وطامعين، وكذا الباقى، وقال بعضهم: هى مصادر على حذف مضاف، أى إتيان ركض، وسير عدو، ولقاء فجأة، وقيل أحوال على حذف مضاف، أى ذا سعى، وذا فجأة.

والحقيقة أنه فى مثل هذه المسائل لا يمكن الإستناد إلى معيار دلالى أو تركيبى ويكون المبرر الوحيد هو الإستخدام العربى بنسبته إلى قبيلة معينة أو مستوى لغوى خاص كالشعر، ومن ذلك ما أورده السيوطى فى ضبط المرخم(٥)، ففى المرخم لغتان: الإنتظار وهو نية المحذوف، وترك الإنتظار وهو عدم نيته، والأول أكثر استعمالا وأقواهما فى النحو، وجاء عليه ما ترى "ونادوا يا مال"(٦) وقول زهير:

---

(١) سورة البقرة ٢٦
(٢) سورة البقرة ٢٧٤
(٣) سورة الأعراف ٥٦
(٤) سورة نوح ٨
(٥) المطالع ص ٢٩٥
(٦) سورة الزخرف – القراءة الفاشية "يا مالك" وقد وردت القراءة "يا مال" بكسر اللام على لغة من ينتظر أى يقدر البناء على الضم على الحرف المحذوف.

يا حار لا أرمين منكم بداهية لم يلقها سوقة قبلى ولا ملك

والشاهد فيه قوله "يا حار" حيث رخم "حارث" على لغة من ينتظر أى من ينوى المحذوف، ومن ثم أعرب هذا وأمثاله، منادى مبنى على الضم على الحرف المحذوف محل نصب.

وجاء على الثانى قول عنترة:

يدعون عنتر والرماح كأنها أشطان بئر فى لبان الأدهم

والشاهد فيه "عنتر" فهو منادى بحرف نداء محذوف ومرخم، ومع ترخيمه بنى آخره على الضم على لغة من لا ينتظر المحذوف، أى من ينوى التمام، ومن ثم يعرب "عنتر" منادى مبنى على الضم فى محل نصب، وعلى اللغتين روى قول امرىء القيس: "أفاطم مهلا بعض هذا التدلل"، روى بالفتح على لغة من ينتظر، وبالضم على لغة من لا ينتظر. ويقال فى ثمود وعلاوة وسقاية ويا ثمو ويا علاو ويا سقاى.

واستخدم السيوطى معيارا مميزا للباب النحوى المدروس، فالتمييز عنده(١): نكرة فيه معنى "من" الجنسية رافع لإبهام جملة أو مفرد، فالجملة تأتى والمفرد: عدد نحو: أحد عشر رجلا، أو مفهم مقدار كيل أو وزن أو مساحة أو شبهها كمثقال ذرة، وذنوب ماء، ونحى سمنا.

وقد اعتمد على الدلالة فى باب الإضافة، فأورد عن "كل" و "بعض"(٢) من الأسماء ما يلزم الإضافة معنى وينفك عنها لفظا، فمن ذلك "كل" و "بعض"، والمشهور

---

(١) المطالع ص ٣٦٥

(٢) المطالع ص ٤٢٧

فى استعمالها أن لا يخلو من الإضافة لفظا إلا وهما مضافان معنى، قال سبحانه وتعالى: "وكل أتوه داخرين"(١) ولأجل نية إضافتها لم تدخل عليهما الألف واللام إلا فى كلام المتأخرين.

وفى موضوع الحال عند تعرض السيوطى للمنصوبات من الأسماء، يضع تصنيفا للحال وفقا للدلالة والمعانى التى يؤديها الحال، فالحال عنده أقسام(٢) بإعتبارات، فتنقسم بحسب قصدها لذاتها وللتوطئة بها إلى قسمين مقصودة، وهو الغالب وموطئه وهى الجامدة الموصوفة نحو "فتمثل لها بشرا سويا"(٣)، وتنقسم حسب التبيين والتأكيد إلى قسمين: مبنية وهو الغالب وتسمى مؤسسة أيضا وهى التى تدل على معنى لا يفهم مما قبلها، ومؤكدة وهى التى يستفاد معناها بدونها.

وهى ثلاثة أنواع: مؤكدة لعاملها وهى التى يستفاد معناها من صريح لفظ عاملها، والأكثر أن يخالفه لفظا نحو: "وليتم مدبرين"(٤) وقد توافقه نحو "وأرسلناك للناس رسولا"(٥). ومؤكدة لصاحبها، ذكرها ابن هشام وقال: أهملها النحويون، وفسرها بأنها التى يستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها نحو: جاء القوم طرا، ومؤكدة لمضمون الجملة، وشرط الجملة كون جزءيها معرفتين لأن التأكيد إنما يكون للمعارف، وكونهما جامدين لا مشتقين ولا فى حكمهما وفائدتهما إما بيان يقين نحو: زيد أخوك معلوما وأيضا:

أنا ابن دارة معروفا بها نسبى وهل بدارة يا للناس من عار

---

(١) سورة النمل آية ٨٧
(٢) المطالع ص ٣٥٧
(٣) سورة مريم آية ١٧
(٤) سورة التوبة آية ٢٥
(٥) سورة النساء آية ٧٩

أو فخرا: أنا فلان شجاعا أو كريما، أو تعظيم نحو: هو فلان جليلا مهيبا، أو تحقيرا نحو: هو فلان مأخوذا مقهورا، أو تصاغر نحو: أنا عبدك فقيرا إلى عفوك، أو وعيد نحو: أنا فلان متمكنا فائق غضبى.

والحقيقة أن السيوطى يجمع بين التصنيف على أساس التركيب والدلالة معا فى أغلب الموضوعات، وفى موضوع الحال يتضح الجمع بينهما، ففى "صاحب الحال" يورد(١): لما كانت الحال خبرا فى المعنى وصاحبها عنه أشبه المبتدأ، فلم يجز مجئ الحال من النكرة غالبا إلا بمسوغ من مسوغات الإبتداء بها، ومن النادر قولهم: عليه مائة بيضا، وفيها رجلا قائما، ومن المسوغات النفى كقوله سبحانه وتعالى: "وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب"(٢).

والنهى نحو:

لا يركنن أحد إلى الإحجام يوم الوغى متخوفا لحمام

والاستفهام نحو:

يا صاح هل حم عيش باقيا فترى لنفسك العذر فى إبعادها الأملا

والوصف نحو قوله تعالى: "فيها يفرق كل أمر حكيم"(٣) والإضافة نحو: فى أربعة أيام سواء(٤). والعمل نحو: مررت بضارب هندا قائما.

والحقيقة أنه لا يمكن أن نعزو إلى السيوطى وحده مسألة الإعتماد على التركيب فى التصنيف، بل هو منهج النحاة العرب عموما، والكثير من عمل

---

(١) المطالع ص ٣٥١
(٢) سورة الحجر آية ٤
(٣) سورة الدخان آية ٥٤
(٤) سورة فصلت آية ١٠

السيوطى هو النقل، حيث لم تنفش فى عصره ظاهرة نقد النحو العربى كما هو فى العصر الحديث، فما يورده فى باب الفاعل الذى يظل فاعلا على المحل، أى يعد فاعلا من حيث الوظيفة النحوية وذلك إستنادا إلى المعنى، لكنه فى الحقيقة، أى الفاعل، مجرور بحرف جر وعلامته المصاحبة هى الكسرة بالفعل، لكنهم يلجأون إلى تفسير وتعليل، أو بمعنى أصح مخرج يخرجون عليه الشواهد، فيورد السيوطى جامعا بين النحو والدلالة شأنه شأن النحاة العرب السابقين والمعاصرين فى المطالع(١) فى باب "الفاعل": قد يجر الفاعل بالباء الزائدة أو "من" الزائدة نحو "ما يأتيهم من ذكر"(٢) أى ذكر، فيجوز الإتباع بالرفع والجر مراعاة للمحل واللفظ وغلبت زيادة الباء فى فاعل كفى نحو قوله تعالى: "وكفى بالله وليا وكفى بالله نصيرا"(٣).

ومن ضروب جمع السيوطى بين التركيب والدلالة فى التصنيف، ايراده فى باب المفعول به صورا لتقديم المفعول به على الفاعل تتضمن التركيب والدلالة معا فيقول:(٤)

الأصل فى المفعول به التأخير عن الفعل والفاعل، وقد يقدم على الفاعل جوازا ووجوبا كما تقدم فى بابه، وقد يقدم على الفعل جوازا كما تقدم هناك أيضا، وقد يجب تقدمه عليه وذلك فى صور: أحدها: أن يتضمن شروطا نحو: من تكرم أكرمه، وأيهم تضرب أضرب، وثانيهما أن يتضمن استفهاما نحو من رأيت؟ ومتى قدمت؟ وأين أقمت؟ وغلام من رأيت؟....."

---

(١) المطالع ص ٢٥٧
(٢) سورة الأنبياء آية ٢
(٣) سورة النساء آية ٤٥
(٤) المطالع ص ٢٦٩

٣- والحقيقة أن الاستناد إلى المعيار الدلالى فى التناول فيه مزج بين المعيارين البنيوى والدلالى، فإذا اشترط أن يرد المكون المدروس فى تركيب شرط أو إستفهام أو نفى، فهو غالبا ما يستند إلى مكون تركيبى بعينه، وهو أداة الإستفهام أو الشرط أو النفى، لكننا صنفنا الظاهرة وحددنا معيار التناول بأنه دلالى وذلك لأن بعض التراكيب قد ترد بدون أداة كالشرط، خصوصا عندما يكون مضمرا، والاستفهام، ومن هنا فاننا نلمس تداخل معايير التناول، فتداخل معيار البنية والدلالة ينتجان لنا المعيار الاستعمالى والمعيار اللغوى يعتمد اعتمادا اساسيا على المعيار البنيوى والإستخدام، الذى يستند بدوره إلى المعيار الاستعمالى.

ففى اطار الاتساع فى الإستخدام يورد السيوطى الحرف ثم يعقب بوظائف هذا الحرف وأمثلته فى التراكيب العربية(١): حروف الجر محصورة بالعد فلا تحتاج إلى حد والمذكور هنا منها ثلاثة عشر حرفا سوى أحرف القسم، أحداها"إلى" ولها معان: أحداها: انتهاء الغاية مطلقا زمانا أو مكانا نحو: "أتموا الصيام إلى الليل"(٢). الثانى: الظرفية كـ "فى" فى قوله تعالى: "ليجمعنكم إلى يوم القيامة لا ريب فيه"(٣) الثالث: المعية وذلك إذا ضممت شيئا إلى آخر فى الحكم به أو عليه أو التعلق كقوله تعالى "من أنصارى إلى الله"(٤)، وقوله "وأيديكم إلى المرافق"(٥).

ثم يستعرض السيوطى بعد ذلك التوسع فى الاستخدامات التركيبية حيث يؤدى المكون "إلى" وظائف مكونات اخرى من احرف الجر فى تراكيب مختلفة يؤدى فيها

---

(١) المطالع ص ٣٩٣
(٢) سورة البقرة آية ١٨٧
(٣) سورة النساء آية ٨٧
(٤) سورة الصف آية ١٤
(٥) سورة المائدة آية ٦

المكون نفسه وظائف أخر يمكن تفسيرها دلاليا، على حين اننا لو وضعنا المكونات الأخر مكان المكون "إلى" لعد التركيب غير جار على سنن الاستخدام العربى وخارجا عن العرف النحوى فيورد(١): الرابع: مرادفة "من" كقوله:

تقول وقد عاليت بالكور فوقها أيسقى فلا يروى إلى ابن أحمرا

أى "منى"

الخامس مرادفة "عند" كقوله:

أم لا سبيل إلى الشباب وذكره أشهى إلى من الرحيق السلسل

أى أشهى عندى.

ويستخدم السيوطى الدلالة جنبا إلى جنب مع الفروق التركيبية فى بيان أداء حرف للوظيفة الدلالية لحرف آخر، السادس: التبيين: وهى المبنية لفاعل مجرورها بعدها يفيدها حبا أو بغضا من فعل تعجب أو أفعل تفضيل، نحو: "قال رب السجن أحب إلى"(٢).

ويتناول السيوطى بقية الأحرف بالترتيب فيصنع الصنيع نفسه مع كل حرف بان يورد معانيه الأصلية ثم الوظائف الدلالية التى يؤديها فى تراكيب أخر نيابة عن أخوته من حروف الجر الأخرى، وسنجتزئ هنا مكتفيين بما أوردناه فى الحرف "إلى" من شواهد وأمثلة ونقتصر حديثنا على الحرف ووظائفه وملاحظاتنا.

---

(١) المطالع ص ٣٩٤

(٢) سورة يوسف آية ٣٣

ويستخدم السيوطى الأساليب مميزات للوظائف النحوية والدلالية، مفرقا بين المكون الصالح لوظيفة دلالية محددة وبين ما لا يصلح لها، نحو: كتبت بالقلم ونجرت الباب بالقدوم، وبريت القلم بالسكين وخضت الماء برجلى، إذ لا يصح جعل القلم سببا للكتابة بل السبب غير هذا.

ونلاحظ أن السيوطى لا يورد الحرف البديل فى المعنى فحسب، بل يورد المكون البديل للجار والمجرور معا فيؤوله بحال، فتؤددى الباء وظيفة المصاحبة وهى التى لا يصلح موضعها "مع" ويغنى عنها وعن مصحوبها الحال نحو قوله تعالى: "اهبط بسلام" أى مع سلام، لكن الشئ الغريب أن يعد السيوطى عدم الوظيفة وظيفة، فهو يجعل الوظيفة الحادية عشر لحرف الباء إحدى الوظائف بالرغم من حديثه عنها بأنها حرف زائد، ولكن يمكننى تلمس العذر له فى أنه يقصد الإتساع فى الإستخدام بالمعنى الاستعمالى(١) فيورد(٢) الحادى عشر: الزيادة نحو قوله تعالى "وكفى بالله وليا"(٣) و "بحسبك درهم".

واتضح لنا مما سبق أن السيوطى بحسه اللغوى الدقيق وإدراكه للفوارق بين التراكيب العربية والأساليب، قد فرق بين الوظيفتين النحوية الخاضعة للإعمال النحوى والعلامة الإعرابية، والوظيفة الدلالية التى يؤدى بها المكون دلالة مكون آخر فى التركيب الواحد بغض النظر عن ذكره المصطلحين اللذين ذكرناهما واللذين إستخدمناهما ضمن الخضم الهائل من المصطلحات والمعارف التى أضفاها علم اللغة الحديث على العلوم العربية.

---

(١) R. Borthes, Introduction a L'analyse Structurale du Recit Poetique du Recit, coll. Points No, 78. Paris Eds. du Seuil, 1977 pp 7/8

(٢) المطالع ص ٣٩٧

(٣) سورة البقرة آية ٢٢٨

ومن الجوانب الإستعمالية فى المطالع، تناول السيوطى للمفعول معه من وجهة نظره ووجهة نظر أقرانه من النحاة، تناولا إستعماليا يعتمد على التمييز والمقارنة بالمكونات فيورد(١): قول أبى حيان: تضافرت نصوص النحويين على اشتراط المصدرية فى المفعول له، وذلك أن الباعث إنما هو الحدث لا الذوات، وشرطه أن يكون معللا بخلاف المصادر التى لا تعليل فيها "كقعد جلوسا" و"رجع القهقرى"، وشرط الأعلم والمتأخرون مشاركته لفعله فى الوقت نحو:

فجئت وقد نُضت لنوم ثيابها لدى الستر إلا لبسة المتفضل

لأن النص ليس له وقت معلوم، أو الفاعل نحو:

وإنى لتعرونى لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر

ففاعل "تعرونى" "هزة"، وفاعل "ذكرى" الشاعر، أى: لذكراى إياك فيجران باللام، ولم يشترط ذلك سيبويه ولا أحد من المتقدمين، فيجوز عندهم "أكرمتك أمس طمعا فى معروفك"، و "جئت حذر زيد"، ومنه قوله تعالى: "يريكم البرق خوفا وطمعا"(٢) ففاعل الإرادة هو الله سبحانه وتعالى، والخوف والطمع من الخلق. ومتى فقد شرط من الشروط المذكورة وجب جره باللام وامتنع النصب.

فمثال فقد المصدرية: جئتك بالماء والعشب والسمر، ومثال فقد المشاركة البيتان السابقان، وقد يجر بمن والباء لأنهما فى معنى اللام نحو قوله تعالى: "لرأيته خاشعا متصدعا من خشية الله"(٣)، قيل: وقد يجر بمعنى السببية نحو: "دخلت أمرأة النار فى هرة"(٤)، ولا يتعين الجر مع "إن" و "أن"، وإن كانا غير

(١) المطالع ص ٣٠٥
(٢) سورة الرعد آية ١٢
(٣) سورة الحشر آية ٢١
(٤) حديث شريف

مصدرين وأنهما يقدران بالمصدر وأن يتحد فيهما الفاعل والوقت لأن حرف الجر يحذف معها كثيرا نحو: أزورك أن تحسن، وأنك تحسن إلى، وعلينا أن نفرق بين المعايير التى تميز بين المكونات أو الأبواب النحوية المختلفة، أهى معايير بنيوية أم دلالية أم تركيبية صرفية؟

والحقيقة أن الوصف البنيوى للتراكيب والنصوص العربية أثبت فشله خصوصا عند تحليل هذه التراكيب والنصوص إذ لابد من اشتراك عناصر أخرى كالدلالة والبنية العميقة للتركيب، وعلى هذا فالأخذ بأكثر من معيار فى التحليل لا يستوجب أيضا الأخذ بأكثر من معيار فى وضع القواعد أو وصف المكون التركيبى الذى يقع ضمن الباب النحوى المدروس.

****

الخاتمـــة

وبعد، فليس هذا البحث نقدا أو اقتراحا نبديه للنحو العربى بصفة عامة ولمنهج السيوطى بصفة خاصة، وإنما هو تسجيل أميـن لمنهـج السيوطى من منظـور حديـث، بالإضافة لما ارتأيناه من ملاحظات، وهو إضاءة نلقيها على أحـد الكتـب النحويـة التـى تتسم بالصعوبة من حيث أسلوب التناول بالرغم من أنها من الكتابات النحوية المتأخرة، وقد ظهر لنا من خلال التناول الإستعمالى للمطالع ما يلى:

١- أن السيوطى يصنف أبواب النحو وفقا لتنـاول سـابقيه مـع قليـل مـن التعديـل فيمـا عنونه بالفوائد والمسائل.

٢- أن السيوطى التزم بأكثر من معيار للتصنيف كالعلامـة الإعرابيـة، وأقسـام الكـلام والوظيفة.

٣- أن السيوطى مزج فى تناوله بين الوظيفة النحوية والدلالة وبعض المعايير اللغوية خصوصا بعض الخصائص اللهجية التى حشا بها بعض المسائل النحوية.

٤- ينطوى مفهوم العلامة الذى صنف السيوطى المطالع على أساسـه، علـى الوظيفـة النحوية، فالرفع يرتبط بالفاعليـة والإبتداء...إلـخ، والنصـب يرتبـط بالمفعوليـة أو الحالية...إلخ.

٥- صرح السيوطى بأنـه صنـف المطـالع وفقـا للعلامـة، لكنـه فـى الحقيقـة لـم يلـتزم بالعلامة بل تداخلت معها مقاييس أخرى أظهرها البحث.

٦- يجب أن نفصل بين دراسة المفردات ودراسة التراكيب فى التصنيف النحوى.

٧- هناك معيار استعمالى ضمن معايير التناول، لكن السيوطى أورده ضمن التصنيف النحوى وفقا للعلامة والباب النحوى خصوصـ فى باب الجر.

مصادر ومراجع عربية

١- أوزياس جان مارى وآخرون - البنيوية - ترجمة ميخائيل فحول - منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومى - دمشق - ١٩٧٢م.

٢- د. أيوب عبد الرحمن - دراسات نقدية فى النحو العربى - القاهرة ١٩٥٧م.

٣- د. الجوارى أحمد عبد الستار: نحو التيسير - دراسة ونقد منهجى - مطبعة المجمع العلمى - العراق ١٩٨٤م.

٤- د. حسان تمام: اللغة العربية معناها ومبناها - القاهرة ١٩٧٣م.

٥- د. الحناش محمد: البنيوية فى اللسانيات ١٩٨٠م. دار الرشاد الحديثة.

٦- د. الساقى فاضل مصطفى: أقسام الكلام العربى من حيث الشكل والوظيفة (د.ت)

٧- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان) الكتاب - تحقيق عبد السلام هارون - طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧م.

٨- د. شرف الدين محمود عبد السلام: الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة - دراسة تفسيرية ١٩٨٤م. - دار مرجان للطباعة - الطبعة الأولى.

٩- شريم جوزيف ميشال: دليل الدراسات الأسلوبية - الطبعة الأولى - بيروت - ١٤٠٤ هـ.

١٠-د. طحان ريمون: فنون التقعيد وعلوم الألسنة - دار الكتاب اللبنانى (د.ت).

١١-د. عبد الباقى محمد فؤاد: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم - مطبعة الشعب- القاهرة (د.ت).

١٢-د. عبد اللطيف محمد حماسة: دراسة فى بناء الجملة العربية - الطبعة الأولى - ١٩٨٢م - دار العلم - الكويت.

١٣-المبرد (أبو العباس محمد بن مزيد) المقتضب - الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م - مطبعة الأهرام - القاهرة - تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة.

١٤-د. المتوكل أحمد: دراسات فى نحو العربية والوظيفة - طبعة ١٩٨٦م - دار الثقافة.

١٥-من البنية الحملية إلى البنية المكونية - الوظيفة المفعول فى اللغة العربية - طبعة ١٩٨٦م - دار الثقافة للنشر والتوزيع - الدار البيضاء.

١٦-د. محجوب بهلا فاطمة : دراسات فى علم اللغة - دار النهضة العربية - طبعة ١٩٧٦ م.

١٧- ابن هشام (جمال الدين عبد الله بن يوسف) : أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك - تحقيق محمد محيى‌الدين عبد الحميد - القاهرة ١٩٩٤ م.

١٨- شذور الذهب تأليف محمد محيى‌الدين عبد الحميد - نشر دار الفكر.

١٩- مغنى اللبيب عن كتاب الأعاريب، وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير الحلبى - القاهرة (د.ت).

٢٠- محمد بن يوسف (أبو حيان الأندلسى الغرناطى) - تفسير البحر المحيط - الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م. دار الفكر.

****

مراجـع أجنبيـــة

1- R Brothers, "Introduction a L'analyse Structurale du Recit Poetique du Recit, Coll. Points No. 78, Paris, Eds. du" seuil, 1977

2- Dick· simon: Studies in Functional Grammer - London academic press 1980